

يلزم من مكان الفتح واذا كان كل ابنا ضرورة في اذ صار كان
بالضرورة والضرورة اللاتية ليت يتوقف على ايضا في الموضوع بالو
الغواشي فيكون ح اسو لو كان ب او لير يكون ب بعد ما يعي من اما
على الاول فبان يقال ان كان كل ب بالفعل كان كل ج ابلا مكان
يلزم ان لو بقيت الكبرى صادقة على ذلك التقدير وهو محال لا راد
فواذ موضوعها صانها لكن لا يتم ان ج اذا امكن انه يكون ب امكن
ان يكون ا وانما امكن لو كان امكان التحقيق حصول ب وليس كذلك بل
هو حجب الذات التي صدق عليها ب وجه يجوز ان يكون مباينة لـ ج فلا يلا
امكان الامكان لقولنا لو زيد الامزيد الكاتب وكل كاتب بالالف غير
يصدق بزويد غير زيد بالامكان وما عدا الثاني فبان يقال ان ج
اذا صار وكان بالضرورة وسند للمع ما اتم واذا ايضا التقض المذكور
قائم فيه وان لم يورثا طرقتا متمسكة جيبو ياند فاع هذه الاعتر اضات
في التحقيق واستند لطاقه علم امتاج الصغرى الممكنة مع المطلق في
ممكنة عامة بانه اذا قلنا كل ج ب وكل ب ا بالالف يتبع بعض ابلا مكانا
واللا ضرورية لا شيء من ج او بالضرورة فلا شيء من ج بالضرورة فهو الكلي

ينج

ينج الاشئ ومن ج بالضرورة فيصدق الاشئ من ج بالضرورة
وقد كان كل ج ب بالامكان هذا اختلفوا اللارم من هذا ليل اعط
والطغى والارسلان الكلي في الشكل لا ينتجان للزونية بالكلي في
لو استدلف الضرب الثاني لاستقام اجم المتأخره من على علم انتاج
الصغرى الممكنة بانها لو كانت ممكنة لير يلزم تعدد الحكم من ال
للاضر لان الكبرى يدل على ان كل ما هو وسط بالامكان اذ لا
لا يتا في الغاودا وما وسان التقصر قائم كقولنا على الفرض السابق كل ج
مكون ب زيد بالامكان وكل ب كوبي زيد فوس ولا يبدل ويجوز ان
فوس بالامكان العام وبهذه الشهية اما عرضت لهم حيا ان
ان المراد بالفعل هو الفعل الخارج وليس كذلك على تقدير من قبل القسم
الثالث في تحقيق المحصور الشريعة وهو يتم على مطلبين وانما المطلوب
الاول في تحقيق التمسك وفيه بحثان البحث اولهما يجب تعدد المقدم في
لمتصل يدل على الفرضية طاليس ان المقدم المقروض موجودا وليست موجودا
مع الفروض انك فرضية بالفعل وتفرضية المستقبل بل انه اذا فتح فرضية ج
ما يتاوه واما الثاني فيدل على انه موجودا مع المقدم اذ يقولون
يجوز بعد ما قالوا ان كانت الشمس طالعة وهذا يدل على ان الحكم بان الشمس

Copyright © King Saud University